

بيان

صادرٌ عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي،

يُنذِرُ بحرق إثيوبيا لالتزاماتها بشأن الحقوق المائية لجمهورية مصر العربية والسودان الشقيقتين

انطلاقاً من مبادئ وقيم حُسن الجوار، والمصالح الإنسانية المشتركة، لكلٍ من مصر والسودان وإثيوبيا، وحقوقهم المشروعة بالحصص المائية الثابتة والمعترف بها دولياً، بموجب الاتفاقيات الدولية والثنائية الموقعة بين الأطراف المعنية لدول مصب نهر النيل العظيم، فإنّ الاتحاد البرلماني العربي، يندد ويشجب إعلان إثيوبيا البدء بشكل أحادي في عملية تشغيل سد النهضة، مؤكّداً، رفضه القاطع لهذا العمل الأحادي، الذي يُعدّ انتهاكاً واضحاً وصريحاً لمبادئ الاتفاق الثلاثي الموقع عام 2015، فضلاً عن تفويضه للسلم والأمن في هذه المنطقة الحيوية، وإثارة العديد من العواقب السلبية والتوترات.

كما أنّ الاتّحاد البرلماني العربي، وإذ يستذكر مبادئ الأعراف والقوانين المعمول بها في الأنهار العابرة للحدود بين الدول، ناهيك عن الاتجاه السائد في القانون الدولي، وهو مبدأ الاشتراك المنصف والتوزيع العادل لمياه شبكة الأنهار الدولية، فإنّ الاتّحاد يُطالب، إثيوبيا بالالتزام بمهذ المبادئ والتقيّد بالضوابط القانونية، وإبداء حسن النية، بغية حلّ هذا النزاع الشائك، والعمل بجدية وعقلانية وتوحيد الرؤى، بدلاً من الانجرار إلى صدامات ونزاعات لا تُحمد عقباه.

وفي هذا السياق، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يُعرب، عن موقفه التضامني ووقوفه إلى جانب الأشقاء في مصر والسودان، وتأييده لجميع الإجراءات والتدابير الرادعة التي يتخذها لضمان حقهما في الحصص المائية العادلة، التي تعدّ جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، مشدداً على الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق قانوني صريح يلزم إثيوبيا بالتقيّد بالضوابط القانونية والفنية بشأن ملء سد النهضة وتشغيله، بما يراعي المصالح المائية لكلٍ من مصر والسودان. ويطلب الاتّحاد المجتمع الدولي، وكذلك الدول العربية كافة بالوقوف الى جانب الأشقاء مصر والسودان، بكل ما يمكنهم من الحفاظ على حقوقهم المشروعة.

بيروت 22 شباط/ فبراير 2022

فوزية بنت عبد الله زينل

رئيسة الاتحاد البرلماني العربي

رئيسة مجلس النواب

مملكة البحرين

